وعلى عدد محدود من الشبيبة التي تحلم بحياة اشتراكية، داخل الكيبوتسات، وسرعان ما يتم اكتشاف زيف الدعاية الصهيونية حول هذه المسألة.

(ج) فشل كل محاولات تطبيع العلاقات بين سكان المستوطنات والفلسطينيين الذين تقام هذه المستوطنات فوق أراضيهم المصادرة، والذين يقاومون الاحتلال أصلاً. ولعل عملية الخليل المعروفة خير دليل على ذلك.

(د) عدم وجود مقومات الانتماء الحقيقي للأرض التي يتم الاستيطان عليها. ومن هنا نستطيع أن نفهم سبب إقبال غلاة المتعصبين من المتدينين على الاستيطان معتمدين، في ذلك، على غيبيات توراتية، تزينها الدعاية الصهيونية.

تقول ورقة العمل المقدمة لنا من «شؤون فلسطينية»: ان أسلوبنا في مقاومة الاستيطان يعتمد على الاحتجاج السياسي، وهذا ليس تقييماً دقيقاً. فإلى جانب أسلوب الاحتجاج السياسي، هناك جملة أساليب أخرى في مقاومة الاستيطان أهمها:

(أ) استمرار الكفاح المسلح وتصعيده.

(ب) التصدي لمحاولات العدو شراء الأراضي في المناطق المحتلة؛ وهذا أدى إلى قيام المستوطنات فوق أراض مصادرة وليس مشتراة، مما يسقط الشرعية القانونية والدولية عن هذه المستوطنات، ويترك المجال مفتوحاً لمقاومتها بشتى الأساليب.

(ج) دعم صمود أهلنا في الأرض المحتلة، وبهذا نقاوم أحد أهم أهداف العدو بتفريغ الأرض المحتلة من سكانها. وهنا لابد من الاعتراف بأن العدو نجح في تهجير أعداد كبيرة من أهلنا بسبب قلة موارد دعم الصمود. والأمثلة على ذلك كثيرة، إذ خلال عام ١٩٨٠، غادر الضفة والقطاع حوالي ٢٠ ألف عربي؛ معظمهم من الكوادر المؤهلة، بحثاً عن العمل، وفي عام ١٩٧٥، غادر إلى الدول العربية ١٣,٢٦٧ شخصاً، معظمهم من المهنيين والفنيين، حسب ما ورد في صحيفة «عل همشمار». وورد في جريدة «القدس» (١٩٧٨/٦/٤) أن عشرين ألفاً، معظمهم من الشبان ومن غير المتزوجين، نزحوا من الضفة، خلال السنتين الأخيرتين. وقالت «معاريف»، في عددها الصادر في ١٩٧٧/٥/٥: ان أكثر من ١٥ ألف مواطن عربي هاجروا من الضفة الغربية، خلال عام ١٩٧٦ تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة.

وحين نورد هذه الأرقام، فإننا نريد أن نؤكد أهمية دعم الصمود من خلال مشاريع زراعية وحرفية وصناعية تستوعب أكبر عدد من العاطلين عن العمل، وكذلك تشجيع الجامعات والمعاهد التعليمية القائمة، وإنشاء أكبر عدد من المعاهد الفنية لاستيعاب آلاف الخريجين سنوياً ودعم مؤسسات الاسكان، وهذا يتطلب تخصيص المبالغ اللازمة، ونشير هنا إلى أن مبلغ الصمود المقرر من قمة بغداد عام ١٩٧٨، وهو ١٥٠ مليون دولار، لا يكاد يفي بالحد الأدنى من حاجات دعم الصمود، ولو خصصت دول النفط مليار دولار مثلاً في العام، لتمكنا أن نخطو خطوة جادة في عملية دعم الصمود ولأوقفنا عملية الهجرة الخطيرة من الأرض المحتلة.